مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/1/3

العراق وملامح تنظيم مجالات التحرك الخارجي

مراجعة للمقاربات وأنماط التحدي

د. فراس عباس هاشم

● ورقة تحليلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

العراق وملامح تنظيم مجالات التحرك الخارجي: مراجعة للمقاربات وأنماط التحدي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تحليلات

الموضوع /السياسة الداخلية والخارجية، الشؤون الإقليمية والدولية

د. فراس عباس هاشم/ جامعة البصرة – كلية القانون

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

المقدمة

تثير التحولات في الواقع السياسي بعد الانتخابات العراقية، في الوقت الراهن، مزيداً من التساؤلات، من بينها: هل يمكن لرئيس مجلس الوزراء العراقي القادم إطلاق ثورة داخلية تحمل في طياتها تغيّرات جذرية تعيد تشكيل البنية السياسية العراقية في الداخل، بخلاف السياسات المتّبعة من قبل رؤساء الوزراء السابقين؟ ولا سيّما أن هناك قضايا مُلحة أفرزتها طبيعة المتغيرات الإقليمية أو الدولية التي تشهدها فضاءات التقارب الجغرافي للعراق خلال السنوات الماضية، فضلاً عن التوجّهات الجديدة للسياسات الأمريكية التي تضمّنتها استراتيجية الأمن الوطني للولايات المتحدة لعام 2025. وتطرح هذه التطوّرات اختباراً فعلياً لرئيس مجلس الوزراء العراقي القادم.

وفي هذا السياق نفسه، نلاحظ أنّ معالجة مثل هذه الإشكاليات التي يمكن أن تواجه رئيس مجلس الوزراء العراقي القادم، يمكن أن نجد تحليلاتها مُبطّنة من خلال الإحاطة بمقاربات الأمن الأنطولوجي (Ontological Security) لجينيفر ميتزن، التي تبحث في كيفية سعي الدول إلى الحفاظ ليس على وجودها الداخلي فقط، وإنما أيضاً إلى تبنّي جملة من المقاربات السياسية على المستوى الداخلي التي تحافظ على هويتها الداخلية في ظل تعددية مكوّناتها وتوجّهاتها السياسية البالغة التعقيد، عبر متبنيات فكرية تساعد على ترسيخ التفاعل الداخلي العراقي بين المكوّنات الاجتماعية المختلفة في رسم سياساته الداخلية أو الخارجية، ولا سيّما في ظل ظروف عدم اليقين التي تشهدها البيئة الخارجية.

تأثير دوافع التغيير في التحركات العراقية

انطلاقاً من دوافع التحوّل المتوقعة في التوجّهات الحكومية الجديدة في تعاملاتها الداخلية والخارجية، ومن منطلق الأولويات الاستراتيجية المحمولة بدوافع مُعلنة، تُعدّ القضايا الاقتصادية إحدى هذه الدوافع، ولا سيّما بسبب العجز التجاري وانكماش الواقع الصناعي المتدهور منذ عام 2003، بفعل السياسات الحكومية القائمة على الاقتصاد الريعي. وإلى جانب ذلك، تبرز محاولات إيجاد حلول للمعضلات الأمنية الكثيرة، مثال ذلك: ما الدوافع الكامنة وراء استمرارية وجود الفصائل المسلحة من جهة، ومن جانب آخر الخشية من انخراط تلك الفصائل في مواجهة مباشرة مع الحكومة الأمريكية، أو تهديدها لمصالحها القومية في العراق، أو تهديد قواعدها العسكرية في الجوار الجغرافي للعراق.

وتُرسّخ هذه التحديات الوعي والإدراك بضرورة تبنّي خطاب سياسي تصادمي للحكومة العراقية الجديدة، قائم على الإرادة الجماعية الممثّلة للكيانات السياسية لمكوّنات الشعب العراقي المختلفة، نتيجة فشل وعجز المقاربات التقليدية التي انتهجتها الحكومات السابقة في الحد من التحديات الأمنية التي يمكن أن تفرضها تلك الفصائل على الداخل العراقي. كما تؤسّس هذه الوقائع بحدّ ذاتها وسائل تهدّد الأمن الوطني العراقي، وتدفع الحكومة الجديدة إلى ضرورة احتوائها ضمن إطار الدولة.

وفي ذات السياق نفسه، تحاول بعض فصائل المقاومة تأكيد حضورها من خلال تضخيم دورها على الساحة السياسية العراقية، بهدف عدم تحييدها أو تهميش دورها في تشكيل الحكومة القادمة، ولا سيّما أن دورها قد ارتبط سابقاً بالعديد من النزاعات الداخلية، التي بلغت ذروتها في حادثة دائرة زراعة الكرخ في بغداد في الشهر السابع من عام 2025، بسبب الخلاف على منصب مدير الزراعة. فضلاً عن ذلك، برزت مواقفها وتدخّلاتها في محاولات التأثير في رسم توجّهات العراق الخارجية.

إلا أنها، في الوقت نفسه، تواجه تحدّيات فعلية على المستويين الداخلي والخارجي؛ فعلى المستوى الداخلي، لا تمتلك قاعدة جماهيرية واسعة تمكّنها من فرض إراداتها وأجنداتها السياسية، أمّا على المستوى الخارجي، فقد جرى تصنيفها من قبل بعض الدول الغربية ـ وبحسب ادّعاءاتها ـ على أنها تمثّل امتداداً للحرس الثوري في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الأمر الذي يؤثّر بدوره في رسم مستقبل صورتها السياسية.

ولذلك نلاحظ أن تلك الإشكاليات تطرح تساؤلات متعددة حول مدى قدرة الحكومة العراقية القادمة على إدارة المخاطر التي من المحتمل أن يواجهها العراق في الفترة القادمة. كما قد تُظهر هذه التطورات السياسية تحدّياً آخر يتعلق بقدرتها على الانتقال والتحوّل من حكومة لإدارة التوازنات الداخلية إلى حكومة مؤسسات وطنية، ولا سيّما أن المؤشرات الحالية تجعل مثل هذه الرؤية صعبة

التحقيق في الوقت الراهن، في ظل استمرار واقع المحاصصة داخل مؤسسات الدولة، وغياب الرقابة والنزاهة، الأمر الذي يحدّ من دور وعمل المؤسسات الحكومية.

تحولات الوقائع وتحركات الحكومة القادمة

حريٌّ بنا القول إنه، في ظل هشاشة البيئة الداخلية العراقية من نواحٍ متعددة، يمكن للحكومة العراقية الجديدة، من أجل تقليص حالة عدم اليقين والإبقاء على هوية وطنية موحّدة، أن يندرج جهدها ضمن منظور سياسي واقعي قائم على التكيّف الاستراتيجي مع الحراك الإقليمي، واتباع نهج يقوم على الانفتاح وتوظيفه من أجل تحقيق مكاسب ذات أبعاد متعدّدة سياسياً واقتصادياً وأمنياً. ولا سيّما أن دول الجوار الجغرافي للعراق أخذت على عاتقها مهمة تحقيق الاستقرار في المنطقة، من خلال مبادرات دبلوماسية واقتصادية ناتجة عن ظروف التحوّلات الجيوسياسية المستجدّة في المنطقة، وسعيها للحفاظ على الاستقرار الداخلي وصون هويتها ووجودها. فضلاً عن ذلك، يبرز عدم قدرة العراق على الدخول في صراعات إقليمية تشنّها الفصائل المسلحة بما يخدم رغبات خارجية تُملِيها وحدة الجبهات عليها، أو اتخاذ قرارات قد تقوّض أمنه الوطني.

وهنا يتعيّن أيضاً على الحكومة الجديدة بناء مساحة من الأفعال تكون محفزة على خلق صورة نمطية تصوغ سلوكيات العراق كواحد من الدول المحورية في المنطقة، ما يتيح له، مع مرور الوقت، استثمار موقعه الجيوسياسي بطريقة تمنح سياساته تأثيراً في

المنطقة. وهذا النهج البراغماتي يعكس توجهاً جديداً نحو تنويع شركائه وتفاعلاته الخارجية لتضييق فجوة التهديدات الأمنية، كما ظهر سابقاً من خلال انفتاحه على الأنظمة الجديدة في المنطقة، لا سيّما النظام السياسي الجديد في سوريا، إدراكاً منه أن الأعباء الأمنية قد تؤدي إلى ارتفاع كلفة الحفاظ على وجوده وهويته، عبر جعل سياساته الإقليمية أكثر وضوحاً.

ويشير ذلك إلى أن الأداء الدبلوماسي العراقي شهد تطوراً ملحوظاً بعد التغيرات السياسية في جواره المباشر، وعمله على تبني مقاربات جديدة في سياساته الخارجية، قائمة على الوقائع الجديدة في الإقليم، وتركّز على تنمية علاقاته والانفتاح على نطاق واسع وخلق تعاون خارجي مستدام.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار مساعي العراق نحو التهدئة في علاقاته الخارجية في الوقت الراهن، والتي تمثل نقطة محورية للارتقاء بمستويات الفعل السياسي، من المتوقع أن تساهم هذه المساعي في التخفيف من حجم القيود التي قد تواجه رئيس الوزراء القادم من قبل بعض زعامات الإطار التنسيقي، والخروج من إطار قوة تصنع مقيدة لسلوكياته وتحدّد توجهاته، لتصبح قوة فاعلة تستشرف التطورات في البيئة السياسية للجوار العراقي، وتبني مسارها السياسي في التعامل مع الأهداف الاستراتيجية، بشكل يتيح له حرية تجاوز الحواجز في رسم سياسات العراق الخارجية، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

فضلاً عن ذلك، فإن استراتيجية الولايات المتحدة للأمن الوطني لعام 2025 تجعل من العراق نقطة محورية في المنطقة، بحكم موقعه الجغرافي وأبعاده الجيوسياسية، وما يمكن أن تقدمه مجالاته الاقتصادية والأمنية الهامة للولايات المتحدة على الصعيد الاستراتيجي، في ظل توجهاتها الجديدة التي رسمت سياساتها تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالتالي، من المتوقع أنه في ظل الوقائع السياسية الجديدة في المنطقة والتوجهات الأمريكية الحديثة، ينبغي أن نكون منتبهين بشكل خاص لظروف تفاعل العراق مع هذه الأولويات الداخلية، ومواءمتها مع المتطلبات القومية الأمريكية.

ويلاحظ هنا المفكر المصري علي الدين هلال في دراسة له بعنوان "مستقبل الشرق الأوسط في ظل استراتيجية الأمن القومي الأمريكي"، عند حديثه عن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة، أن "ما يمكن فهمه من استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة هو أن الولايات المتحدة تعطي الأولوية للعلاقات التجارية والاستثمارية في علاقاتها مع دول المنطقة، ومؤدى ذلك إعطاء الأولوية للعمل السياسي والدبلوماسي"، أي أنّ جوهر توجهاتها الجديدة يولّد شعوراً بانعدام الأمن، بفعل محاولاتها المتجهة نحو هندسة البيئة الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

نخلص مما تقدّم إلى أنه لا تزال هناك فرص أمام رئيس مجلس الوزراء العراقي القادم لإعادة هندسة الوضع الداخلي العراقي، وإعادة ترتيب البيئة السياسية من خلال مراجعة عمل الحكومات السابقة، والخروج بشكل نسبي من سياسات الإملاء الخارجي في بناء توازنات العراق الخارجية، القائمة على مراعاة مصالح القوى الإقليمية والدولية على حساب المصالح الوطنية للعراق، والتي كانت تضعه في موضع ضعف أمام انتهاج سياسات وطنية تخدم المصالح العراقية.

أي أنّ متطلبات المرحلة المقبلة تستدعي منه، وفق المقاربات البراغماتية، بناء علاقات متوازنة بتوجهات دبلوماسية مرنة تستهدف تقليص فرص التأثير الخارجي وما يمكن أن ينتج عنه من آثار على تطبيق السياسات الاقتصادية والأمنية والسياسية، بما يزيد من قيمة العراق الجيوسياسية. وبالتوازي مع ذلك، يجب العمل على بناء أطر سياسية تتماهى مع الاعتبارات الأمنية عبر سياسات التشبيك الاقتصادي لفك الارتباط مع بعض قوى الجوار الجغرافي، بما يسهم بشكل فعّال في تعزيز القدرة على القضاء على ما قد يهدد الأمن المادي للعراق.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org